((الخصخصة وتاثيراتها في مستقبل الإقتصاد العراقي))

مقدمة/

اتبعت سياسات الدول العالم الثالث باختلاف أنظمتها الاقتصادية التي اعتماد سياسات الخصخصة كعلاج لمشكلاتها الاقتصادية وبعد معاناة القطاع العام من الاختناقات الاقتصادية في مسيرة التنمية في هذا القطاع.

اما الدول العربية اتبعت سياسات

الخصخصة لمشروعاتها الاقتصادية لإصلاح سياساتها الاقتصادية.

اما بالعراق اعتمد الى سياسة الخصخصة المشروعات بعد و تعثر نشاطها الانتاجي.

تعريف الخصخصة // حسب مفهوم صندوق النقد الدولي (زيادة مشاركة القطاع الخاص في ادارة الملكية الانشطة والاصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها) وكذلك تعني الخصخصة

*تحويل ملكية المشروعات الاقتصادية في القطاع الحكومي (العام) الى القطاع الخاص.

((العوامل التي تقود الى الخصخصة))

مقدمة//

بعد فشل اقتصاديات الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية فحاولت البحث عن حلول ومعالجات كل مشكلاتها الاقتصادية فاقترح عليها المنظمات بان تتجه نحو خصخصة القطاع الخاص اي تحويل ملكية نحو القطاع الخاص باعتبار هذا القطاع يواكب التطورات في عالم التكنلوجيا وله قدره فعالة على تطور الانتاج.

*تشير الدراسات ان ٢٥٪ من عجز الموازنات العامة يرجع الى خسائر في مشاريع القطاع العام.

*** من أهم العوامل**

أ/العوامل الاقتصادية نتيجة تراجع الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي وعجزها في تحقيق معدلات مرتفعة فيه وعدم تطوير الانتاج التجأت الى القطاع الخاص لحل مشكلاتها فحولت ملكيتها من القطاع العام الذي كان مهيمن وعجزه عن تحقيق نمو وانتاج مناسب فا ادى ذلك الى مشاركة القطاع الخاص في ادارة المشروعات بعد خصخصتها.

ب/العوامل الدخيلة ٠٪ نتيجة العجز المالي الذي عانى منه مشاريع القطاع العام بسبب ضعف عطاءتها الاقتصادية وسوء إدارة البيروقراطية الروتينية المعقدة والادارات العامة تغيرت بالجرعات وتعليمات مركزية مما ادى الى عرقلة هذه الادارات بما تتطلب تسوق وحركة العمل مما تتطلب وجود معالجات وهي قياسها بيع المشاريع الى القطاع الخاص والتخلص من اعباء العجز المالي.

((اهداف الخصخصة))

١_زيادة كفاءة اداء الادارات المشروعات الاقتصادية

٢_رفع كفاءة الاقتصادية والمالية للمشروعات الاقتصادية

٣_اتخاذ القرار بشكل سريع في ادارة المشروع

٤_ التخلص من الإجراءات البيروقراطية المعقدة حول ادارات المشروع

٥_احداث تغيرات اقتصادية للنشاط تعتمد على المنافسة والعمل وفق اليات السوق الحر

٦_توسيع القاعدة الانتاجية لإتاحة فرصة اكبر للقطاع الخاص في تطوير الانتاج

٧_استقلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل دون هدرها

٨_تخفيض اعباء المالية والادارية عن اجهزة الدولة

٩_تنمية وتطوير سوق راي المال من مذل طرح الاسهم للشركات المخصصة

١٠_خلف فرحة جاذبة للاستثمارات الاجنبية والمحلية

((أساليب الخصخصة))

لكل اسلوب له إيجابيات وسلبياته وان اختيار الاسلوب وفق معاير منها الاقتصادية والاجتماعية والظروف المحيطة بالمشروع المواد خصخصة والظروف المالية.

تقسم أساليب الخصخصة الى مجموعتين:/

أ/ أساليب بيع الشركة :/ تقوم الدولة بتنازل عن كامل او جزء من ملكياتها الى الشركة او المشروع القطاع الخاص

ب/ أساليب خصخصة الادارية دون الملكية:/ تقوم الدولة في بيع موجودات الشركة بشكل كامل او جزئي من ملكيتها بتحويل شركك الى شركك مساهمة وبيع سندات الشركة (الاسهم) الى القطاع الخاص

((اسلوب خصخصة الملكية))

ومن اهم اساليب خصخصة الملكية

١_الطرح العام للاسهم

٢_الطرح الخاص للاسهم

٣_بيع الاصول

٤_مقايضة الديون بالأسهم

٥_اتاحة الفرص نمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات العامة

٦_البيع للعاملين بالمشروع

((الطرح العام للاسهم))

هو قيام الدولة ببيع كامل أو جزء من أسهم الشركة امام الجمهور في اسواق الاوراق المالية للاكتتاب العام وبهاي الطريقة يتحول المشروع او الشركة الى القطاع الخاص بالكامل او جزء منه لا يتعدى ٥٠٪ من اجمالي اسهم الشركة لتتحول الى شركة مشتركة قطاع مختلط. وملائم لدول النامية هذا

((الطرح الخاص للاسهم))

وهو من اكثر الاساليب المستخدمة في العالم حيث بلغت ٨٠٪ من عمليات الخصخصة في العالم جرت وفق هذه الاسلوب خلال التسعينيات (وحيث تتم عملية البيع فرض) مستثمر واحد _مزاد علني _تقديم عرض وتميز هذا الاسلوب مساهمة في المرونة وعملية تطوير اكثر ربح ويمكن اللجوء له في حالة الظروف

أ/المشروع صغير الحجم

ب/ضعيفة الاداء

ج/ ضعف سوق الاوراق المالية

د/ ترجيح التوقعات المتفائلة

((بيع الاصول))

ويعتمد هذا الاسلوب من خلال بيع المشروع عن طريق طرح اصولة للبيع في مزاد علني او من خلال عطاءات وحيث يتم بعد جمع وحصد اصولة وتقديم قيمتها في السوق.

ويتم هذا البيع من عدة امور هي عندها وجود خسارة في الشركة مشاركة _ او وجود ديون كبيرة على الشركة.

((اتاحة الفرصة للاستثمارات الخاصية في المشروعات العامة))

الدولة التي تمتلك المشروعات العامة تعطي فرصته للمشاركة او المساهمة في راي المال للشركة وان لا تعطي اكثر من حصة القطاع الخاص فيها عن ٥٠ ٪ في راس مال الشركة حتى تتمكن الدولة في الاحتفاظ على ادارة.

وتلتجا الية الدولة عندما تريدان تخفض راس مال الخام في المشروع وادخال القطاع الخاص للشركة للاستفادة في الخيرات والتكنولوجيا جديدة لا تستطيع الدولة توفيرها.

ويستخدم هذا الاسلوب عندما تكون الشركة تعاني من مشاكل التمويل وترى الشركات ان الحكومة ضرورة الاحتفاظ بملكيتها واحتياجها الى الجزاة بشريك يتمتع بها اي الجزة الضعيفة والادارية محتفظة بالإدارة والكثرة

((مقايضة الدين بالاسهم))

تعتمد علية الدول المدينة وحتى تتخلص من ديونها العامة تقوم بيع شركاتها الى المدينين بهدف رفع كفاءتها شركاتها

((البيع للعاملين بالشركة))

يتم هذا الاسلوب بيع أسهم الشركة للعاملين فيها وعن طريق تمويل العاملين فيها عن طريق الاقتراض

((الاساليب الخاصة بخصخصة الادارة والتنظيم))

اي ان دخول القطاع الخاص في المشروع العام من خلال الادارة وبهدف رفع كفاءتها (الادارة) وتضل الدولة محتفظة بالملكية الشركة وتتم التعاقد من خلال

عقود الايجار // اي قيام الشركة العامة بتأجير بعض اصولها الانتاجية للقطاع الخاص ايجار تشغيلي وتمويلي

عقود الادارة// يتم التعاقد بين القطاع العام والخاص على اجارة الشركة لقاء مبلغ معين محدد او نسبة من الارباح وبقاء الدولة مسؤولة عن مصروفات التشغيلية

التعاقد على تقديم خدمة// يتم التعاقد من اجل الحصول على خدمة من القطاع الخاص مباشرة مقابل كلفه معينة تتحملها الشركة المسؤولة عن تقديم الخدمة

عقد الامتياز // حق تمنحه الدولة للقطاع الخاص استثمار مورد اقتصادي مقابل دفع مبالغ حق الامتياز الممنوح للشركة الخاصة

ب/ ((خصخصة التنظيم))

اي تحرير الاقتصاد في الاجراءات التقييدية للإدارة الملكية بمعنى سمعت الدول القطاع الخاص بتحريره في الاجراءات والقيود القانونية والاجرائية وسمحت له بإنتاج سلع وخدمات كانت حكرا على القطاع العام العالم ومن اجل خلق من هنة في القطاعين تهدف الى تحسين مستوى الانتاج وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

((سياسة الخصخصة ومستقبل الاقتصاد العراق))